

الى السيد وزير العدل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال اني

إقرار تمثيلية النساء داخل مجالس هيئات المحامين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

تسعى بلادنا، على كل المستويات، إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، المبدأ الذي أقره دستور المملكة، لا سيما الفصل 19 منه، نفس المبدأ تم أيضا الالتزام به من طرف المملكة من خلال الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها وعلى رأسها "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" و"اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، وهو الأمر الذي أكد ويؤكد عليه غير ما مرة، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، عبر خطبه الملكية كخطاب العرش 2022 والذي شدد من خلاله جلالته على "... ان بناء مغرب التقدم والكرامة الذي نريده، لن يتم إلا بمشاركة جميع المغاربة، رجالا ونساء، في عملية التنمية".

في المقابل، تبقى تمثيلية المرأة في مجالس هيئات المحامين جد محتشمة، بل وتنعدم في مجالس بعض الهيئات، الأمر الذي لا يعكس الجهود التي تقوم بها بلادنا لبلوغ المناصفة، خصوصا وأن الأمر يتعلق بقطاع المحاماة والذي يفترض فيه الدفاع عن حقوق وحريات المواطنين والمواطنات.

لذا، نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن الاجراءات والتدابير التي ستتخذونها لإقرار تمثيلية للنساء داخل مجالس ومكاتب هيئات المحامين، خصوصا وأنكم مقبلون على تعديل مشروع قانون مهنة المحاماة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نادية بزندفة